وعرقلة المسار الدبلوماسي الخارجي، قد أخذت خطوط عدة متميّزة تتبلور بنمط المجابهة اليومية في الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال الشهر قيد المراجعة. فقد استمر سعي القوات الاسرائيلية، ضمن حدود نسبية، الى الحد من عدد المصابين الفلسطينيين بالرصاص، وخصوصاً بعد وصول العنف الى أوجه عقب مجزرة عمّال غزة في ريشون لتسيون، في ٢٠ أيار (مايو). وهكذا استمر سقوط الجرحى بمعدل مرتفع بسبب الضرب، مقابل تراجع واضح بعدد الشهداء وتضاؤل نسبة الجرحى بالرصاص كذلك. وبالمقابل، تصاعد استخدام العبوات الناسفة والقنابل اليدوية من قبل الخلايا السرية المسلّحة والقوات الضاربة الفلسطينية، التي لجأت، أيضاً، الى أعمال الحرق المتعمّد للاحراج والمنشآت والسيارات الاسرائيلية. بل ان أساليب العمل الشعبي شبه المسلّح قد ترسّخت بمعدل يومي مؤثر، من كمائن الحجارة والمولوتوف، ممّا شكّل خطاً متميّزاً بحدّ ذاته.

اتضحت هذه الخطوط الثلاثة ضمن الاحداث، في الآونة الاخيرة، من خلال مؤشرات عدة، هي:

أولاً، تراجع معدّل سقوط الشهداء الى ثمانية، بين ١٦ حزيران (يونيو) و١٥ تموز (يوليو)، ممّا رفع السجل، منذ بدء الانتفاضة، الى ٩١٩. وفي المقابل، ظلت وتيرة الاصابات، عموماً، على مستواها السابق، اذ تعرّض حوالى ١٤٠ فلسطينياً للاصابة بواسطة الرصاص (الحي والبلاستيكي - المعدني والمطاطي) أو الضرب او الاختناق بالغاز، خلال حزيران (يونيو)، على سبيل المثال. هذا ما دلّت عليه الاحصاءات المحلية، التي سجّلت سقوط ١٧ شهيداً خلال ذلك الشهر ككل، و٤٢١٣ جريحاً، فيما أكدت سقوط شهيدين واصابة ١٩٣٥ جريحاً في قطاع غزة وحده، من بينهم ١٤٥ جريحاً بالرصاص، أي أقل من ثمانية بالمئة من المجموع (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٠/٧/٨؛ و**نشرة بيسان**، ١٩٩٠/٧/٤).

ان اتضاح السياسة الاسرائيلية المزدوجة تجاه الاصابات البشرية (الضبط النسبي لاستخدام الرصاص ومواصلة العمليات الخاصة وأساليب الضرب وغيره) لم ينف حقيقة اشتداد عمليات القمع ومحاولات الارهاق بالطرق الاخرى، طبعاً؛ اذ بيّنت الاحصاءات، المشار اليها آنفاً، انه تمّ هدم ٩١ منزلاً وغلق ٢٥ بحجج مختلفة أمنية وقانونية، خلال شهر حزيران (يونيو)، فيما تمّ اقتلاع ٦٨٧٨ شجرة مثمرة ومصادرة ٦٢٠٩ دونمات من الارض (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٧/٤).

ثانياً، ليس مفاجئاً ان تقابل الانتفاضة الشعبية هذه الممارسات الاسرائيلية بأشكال المقاومة الجماهيرية وشبه المسلّحة، ضمن خطة استنزاف مضادة. وقد أوضحت مراقبة البيانات الصادرة عن الطرفين ان قوات الاحتلال والمستوطنين في الارض الفلسطينية يتكبدون خسائر يومية لا تقل عن جريحين، أو ثلاثة، يومياً، غالبيتهم من الجنود. وقد أُحرقت، أو أُعطبت، ١٣ سيارة مدنية وعسكرية في ١٧ حزيران (يونيو) وحده، مثلاً، منها سبع في القدس (**الحياة**، ١٩٩٠/٦/١٨). وتعرّض العدد ذاته من السيارات لاضرار مختلفة في ٢٨ الشهر، فيما أُصيب ستة جنود. وتكرر الامر ذاته تقريباً في الرابع والسابع من تموز (يوليو)، حيث أُصيب أربعة وسبعة جنود ومستوطنين على التوالي، واعطبت ١٣ و١٨ سيارة، بينما ارتفع حجم الضرر ليشمل ٢٠ سيارة في التاسع من الشهر. كما امتدت هجمات القوات الضاربة، في السادس من الشهر عينه، لتشمل حرق مصنع دهان في القدس الغربية.

ثالثاً، ان الاتجاه الموازي اللافت للتصدي الفلسطيني للاحتلال قد تألف من سلسلة من العمليات العسكرية «التقليدية»، التي ضمّت عشر حالات زرع عبوات والقاء قنابل يدوية، الى جانب حادثة اطلاق نار وهجومين بآلات حادة. وقد ابتدأ المسلسل بانفجار عبوة صغيرة عند مفترق بين القدس وبيت لحم، في ١٧ حزيران (يونيو)، دون التسبّب باصابات أو اضرار تذكر. ثمّ أُلقيت قنبلة يدوية على هدف غير محدّد في القدس، ومثلها في رام الله، بتاريخ ٢٤ الشهر. غير ان أوج النشاط جاء بعد يوم؛ اذ انفجرت عبوة قُذفت على سيارة في القدس، وأخرى قرب مجموعة قوارير غاز في الرملة، فيما تمّ ابطال مفعول ثالثة اسطوانية في حي تجاري في القدس الغربية (**المصدر نفسه**، ١٨ و٢٥ و١٩٩٠/٦/٢٦). ولم يمض سوى يوم حتى أدّى انفجار عبوة الى جرح اسرائيليين في محطة